الإدارة المصرية في بلاد الشام وبداية ظهور المسألة الفلسطينية ١٨٣١-١٨٤٠

أمين عبدالله محمود*

* دكتوراه في التاريخ الحديث ــ جامعة جورجتاون، ١٩٧٢.
أستاذ مساعد بقسم التاريخ بجامعة الكويت.

الملخص

تتناول هذه الدراسة أهم المرتكزات التي قام عليها الحكم المصري في بلاد الشام كأول محاولة جادة لتطبيق مفهوم الدولة الحديثة بمؤسساتها وهياكلها المختلفة. فقد نجح الحكم المصري في إدخال تغييرات هامة في البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلاد، وفي نظامها الإداري ومكانتها الدولية. كما نجح أيضاً في إضعاف النظام الإقطاعي، وإرساء إدارة عصرية أتاحت المجال لقيام نهضة فكرية ثقافية عربية.

وقام إبراهيم باشا بتطبيق سياسة التجنيد، وتنظيم الضرائب، وإدخال تشريعات مدنية، وتقليص سلطات القضاة الشرعيين. وكان يساعده في إدارة أمور الحكم نخبة من كبار الموظفين الوافدين من مصر. وكان إبراهيم باشا يتمتع بأعلى سلطة تنفيذية في المجالات العسكرية والمدنية معاً.

وتتطرق الدراسة أيضا إلى بداية ظهور المسألة الفلسطينية على المسرح الدولي في أواخر فترة الحكم المصري في بلاد الشام. فقد توصلت الدول الغربية الكبرى وفي طليعتها بريطانيا إلى قناعة مطلقة، بأن السبيل الوحيد للحيلولة دون قيام محاولة وحدوية جديدة، كتلك التي قام بها محمد علي وابنه إبراهيم باشا، هي إقامة دولة يهودية في فلسطين، تفصل جناحي الوطن العربي، وتجهض أية محاولة وحدوية مقبلة.

ولم تألُ الدراسة جهداً في الاستعانة بالمصادر الأولية على اختلاف أنواعها. فبالإضافة إلى الوثائق والمخطوطات لجأت الدراسة إلى مؤلفات ومذكرات العديد من الكتاب والباحثين، والتي يعود بعضها إلى القرن الماضي والبعض الآخر إلى مطلع القرن الحالي. كما استفادت الدراسة من العديد من المؤلفات والكتب الأجنبية المعاصرة التي تناولت الموضوع من زواياه المختلفة.

يعتبر الحكم المصري في بلاد الشام (١٨٣١ ــ ١٨٤٠) في نظر العديد من المؤرخين ــ نقطة تحول هامة في تاريخ البلاد، لما أدخله من تغييرات عميقة في مختلف جوانب الحياة فيها. فقد قضى على سلطة الإقطاعيين التقليدية، لتحل محلها قوى اجتماعية مهنية جديدة، تعكس صيغة حديثة في علاقة الحكومة بالمحكومين. كما بدأت بلاد الشام تشهد لأول مرة منذ فترة طويلة حكومة مركزية، تمتلك مؤسسات تشريعية تستطيع إدخال اصلاحات قانونية، ومؤسسات مالية تهتم بتنظيم وترشيد الإدارة المالية، ومراكز فكرية قادرة على استيعاب وتطوير أفكار جديدة ووضع مفاهيم مناسبة لعمليات التحديث والتغيير. وهكذا فإن الحكم المصري في بلاد الشام كان يمثل أول تجربة لتطبيق مفهوم الدولة الحديثة بمؤسساتها وهياكلها المختلفة.

وستتناول هذه الدراسة أهم جوانب هذ التجربة الوحدوية بالعرض والتحليل، ولا سيما ما يتعلق منها بالتنظيمات الإدارية. كما ستتناول هذه الدراسة أيضا بداية ظهور المسألة الفلسطينية على مسرح السياسة الدولية في أواخر فترة الحكم المصري في بلاد الشام، إذ أن امتداد الهيمنة المصرية على سوريا كان يحمل في طياته تهديدا خطيرا لسياسة الدول الغربية الكبرى الرامية إلى المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية دون أي تغيير. وهكذا برزت فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين للفصل بين جناحي الوطن العربي والحيلولة دون قيام محاولة وحدوية جديدة، كتلك التي قام بها محمد علي وابنه إبراهيم باشا، من شأنها تهديد المصالح الغربية في المنطقة العربية.

وقد اعتمدت الدراسة على العديد من الوثائق والمصادر الأصلية بالإضافة إلى المصادر الثانوية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

تمهيد

تحرك الجيش المصري لفتح بلاد الشام في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام ١٨٣١. وفي منتصف حزيران عام ١٨٣٢ دخل إبراهيم باشا دمشق على رأس الجيش المصري يرافقه الأمير بشير الشهابي واتباعه. وقد أبدى سكان بلاد الشام تعاطفا ملحوظا مع القوات المصرية، مما سهل عليها أداء مهمتها العسكرية. ولعل سر هذا التعاطف الذي استقبل به المصريون يرجع إلى شعور السكان وإحساسهم بأن أي تغيير في أمور حياتهم سيكون بلا شك صوب الأفضل (Douin , 1931:312). كما أن الأفكار العربية التي أحاطت بحركة الفتح، والتي كانت تسبق الجيش المصري، كانت تمهد الطريق أمامه، وتعمل عمل جيش قوى متكامل ومستقل (عمارة، ١٩٨١ : ١٤٥). فقد كان إبراهيم باشا يعلن دائما أنه يهدف إلى بناء دولة عربية مستقلة، تكون مصر ركيزتها، ولا تقتصر على الشرق العربي فقط، وإنما تلحق بها الأراضي العربية الممتدة غرب مصر حتى تونس.

وأورد الرافعي في كتابه عصر محمد علي نقلا عن بوازلكومت Boislecomte الوصف التالي لسياسة إبراهيم باشا العربية «إن إبراهيم باشا يجاهر علنا بأنه ينوي إحياء القومية العربية وإعطاء العرب حقوقهم، وإسناد المناصب إليهم سواء في الإدارة أم في الجيش، ويريد أن يجعل منهم شعبا مستقلا ويتيح لهم إدارة شؤونهم العامة. وتتجلى فكرته هذه في منشوراته ومخاطباته لجنوده في الحرب الأخيرة بسورية، فإنه لا يفتأ يذكرهم بمفاخر الأمة العربية ومجدها التالد، ويتصل بهذا المعنى مجاهرته بأن كل البلدان العربية يجب أن تنضم تحت لواء أبيه. وقد قال لي أن أباه يحكم الآن مصر والسودان وسورية ويسعى جاهدا إلى أن يضم العراق إلى حكمه، كما أن جزيرة العرب تابعة لأبيه حيث يعمل الآن على اتمام فتحها. وهو في صلاته مع أهل البلاد يستخدم اللغة العربية ويعتبر نفسه عربيا» (الرافعي، ١٩٨٢: ٢١٩). وقد ذكر هامونت Hamont وهو من أشد منتقدي محمد علي أن الجيش المصري كان يستقبل في بلاد الشام استقبال جيش التحرير «إذ أطلق السوريون على الجنود المصريين لقب المحررين» (Hamont , 1845 :384).

انتهج إبراهيم باشا سلوكا معتدلا في تعامله مع أهل الشام وأبدى حرصا شديدا على اكتساب ودهم وعدم إلحاق الأذى بهم. وكان بهذا السلوك المعتدل يعكس سياسة والده الداعية إلى «طمأنة سكان البلاد المفتوحة على أمنهم واستقرارهم» (محافظ الأبحاث، ١٨٣٢: ٢٦٩). واتّخذ إبراهيم باشا من أنطاكيا مقراً عاما له، وذلك لموقعها الحربي المتميز وقربها من التخوم الشمالية (أبو عزالدين، ١٩٢٩: ١٣٢ ــ ١٣٣).

ونظرا لانشغاله بالأمور العسكرية، فإنه لم يقم خلال العام الأول من حكمه بأية تغييرات إدارية تذكر. فقد وجد نفسه مضطرا لعدم التعرض لنظام العائلات البارزة القائم، إذ أبقى غالبية أهل النفوذ والوظائف المحليين في مواقعهم التي كانوا يشغلونها من قبل. ولعل الهدف الذي كان إبراهيم باشا يسعى لتحقيقه من وراء الإبقاء على هؤلاء الزعماء المحليين، وكبار الموظفين في مراكزهم خلال العام الأول من حكمه، هو الاستعانة بهم قدر الإمكان في حفظ الأمن والنظام في البلاد، ليتمكن من التفرغ لاستكمال حروبه ضد العثمانيين.

وفي حين كان إبراهيم باشا يسعى إلى تحييد القدرة العسكرية للزعماء المحليين وكسب ولاء كبار الموظفين (رستم ، ١٩٤٠ ــ ١٩٤٣، جـ ١: ١٧٦)، كان من ناحية أخرى يسعى جاهدا لتقويض أسس هذا البنيان الإقطاعي، وإضفاء الطابع البيروقراطي على وظائف الزعماء الإقطاعيين ودمجهم ضمن نظام إداري مركزي.

وعلى أية حال فإنه لم يتم التوصل إلى تحييد سلطة الإقطاعيين نهائيا إلا في أواخر الخمسينيات من القرن التاسع عشر. وقد أمكن تحقيق ذلك عن طريق تطبيق أساليب إبراهيم باشا نفسها، وذلك بكبح قوة هؤلاء الإقطاعيين، وتجنيد أتباعهم في الجيش، وتدمير قلاعهم، واستغلال منافساتهم المستمرة فيما بينهم لإضعاف شوكتهم (Máoz,1968 :14.17). وكان الإقطاعيون يمارسون الابتزاز ضد «أصحاب التجارة» و «أصحاب الحرف» و «سائر الطبقات العاملة». وفي وصفه لظلم هذه الفئة الإقطاعية وما قام به إبراهيم باشا من كبح لجماحهم، كتب القنصل البريطاني العام في دمشق إلى سفير دولته بالآستانة قائلا: «... إن أصحاب المقامات العالية والأفندية والأغوات (رؤساء الجند) امتعضوا كثيرا من ذلك (أي من النظام الجديد) لأنهم كانوا يثرون من ابتزاز أصحاب التجارة والحرف وسائر الطبقات العاملة. وقد سرّ هؤلاء (التجار والحرفيون والعمال) كثيرا لخلاصهم من الظلم (العثماني) الذي أنّوا تحت عبئه طويلا. واغتبط المسيحيون بخاصة، وفرحوا لنجاتهم من التعصب الذي أوصلهم إلى درجة من الذل لا تطاق. ولم يكن الفلاحون أقل سرورا منهم، لأنه وإن كانت الضرائب المقررة تستوفى بكل شدة، فلم تكن تستوفى منهم «بارة» واحدة زيادة، ولا يؤخذ منهم شيء دون دفع ثمنه، ولم يجبروا على تقديم خدمة دون بدل. وقد فرضت الخدمة العسكرية على المسلمين، وهذا الأمر الجديد كان مصدر استياء عظيم. أما المسيحيون الذين كانوا يدفعون الخراج فقد أعفوا من الخدمة العسكرية. كما أن الفلاحين الذين قطنوا القرى المهجورة، أسلفوا مالا لإصلاح بيوتهم وتموينها، وأعفوا من الضرائب لمدة ثلاث سنين (عمارة، ١٩٨١: ١٥١).

أنهى إبراهيم باشا فتوحاته في بلاد الشام بعقد اتفاقية كوتاهية عام١٨٣٣ (Parliamentary Papers , 1839 : L). وبمقتضى هذه الاتفاقية أصبحت القوات المصرية على مشارف بوغاز كولك بجبال طوروس. غير أن هذه الاتفاقية بالنسبة لكل من السلطان العثماني محمود الثاني ومحمد علي لم تكن ملزمة، بل كانت مؤقتة وأشبه ما تكون بهدنة (Gouin, 1947 : 425). وظل الطرفان يتحينان الفرص لانقضاض أي طرف منهما على الطرف الآخر كما حدث عام ١٨٣٩.

وفور عقد اتفاقية كوتاهية واستقرار الأمور نسبيا في بلاد الشام قام إبراهيم باشا بتقسيم البلاد إلى المديريات التالية:

أ ــ دمشق (١) و يديرها محمد شريف.
ب ــ حلب و يديرها إسماعيل عاصم.
جـ ــ طرابلس و يديرها مصطفى أغا بربر.

د ــ أضنة وطرسوس و يديرها أحمد منلكي.
هـ ــ صيدا وفلسطين و يديرها حسين عبدالهادي.

أما بالنسبة لجبل لبنان (الشريط الساحلي بين طرابلس وطرسوس إلى البقاع شرقا) فقد ظل دون تغيير، واحتفظ الأمير بشير الشهابي بإدارته لقاء دفع ضريبة سنوية مقدارها ١٥٠٠ كيس ذهب (Douin,1931 : 382).

وقد أدمجت جميع هذه المديريات بما فيها جبل لبنان في ولاية واحدة، وسميت بر الشام، كما أطلق عليها أحيانا عربستان أو بلاد العرب، ووضعت جميعها تحت سلطة إبراهيم باشا، وكانت تابعة لمركز الحكم في القاهرة بدلا من الآستانة.

الهيكل الإداري للحكم

لا شك أن الحكم المصري في بلاد الشام كان يمثل أول محاولة جادة لإدخال المفاهيم الإدارية الحديثة، فقد طبق مفهوم الدولة الإقليمية وهو مفهوم ظهر تحت حكم محمد علي قبل أن يظهر تحت حكم العثمانيين. وكان هذا المفهوم متأصلا في معظم السياسات التي طبقها المصريون في المديريات السورية، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسات العسكرية والمالية والتشريعية، كالتجنيد وتنظيم الضرائب وإدخال تشريعات مدنية وتقليص سلطات قضاة الشرع. وكان غالبية المهيمنين على أمور الحكم في بلاد الشام نخبة من كبار الموظفين الوافدين من مصر. فبالإضافة إلى إبراهيم باشا نائب والده في حكم بلاد الشام ورأس الإدارة فيها (السرعسكر: القائد العام) كان هناك ثلاثة من كبار مساعديه هم: محمد شريف (الحكمدار) وحنا البحري (المشرف المالي العام) وسليمان الفرنساوي (رئيس هيئة أركان الحرب).

السرعسكر (٢)

وكان يتمتع بأعلى سلطة في المجالات العسكرية والمدنية معا. وقد تولى هذا المنصب إبراهيم باشا الذي ناب عن والده محمد علي في حكم بلاد الشام، وكان الأساس الرئيسي الذي قامت عليه سلطته مستمدا من الثقة المطلقة التي أولاها إياه والده (Madden, 1841 : 15)، ومن شخصيته القوية المحنكة، وإنجازاته الحربية المذهلة (Màoz, 1975 :319). وكان إبراهيم باشا طيلة وجوده في بلاد الشام منهمكا في حروبه ضد العثمانيين وفي قمع الثورات الداخلية. وقد أناط به والده حق النظر في الشؤون الداخلية في البلاد. كما فوضه ممارسة إدارته على النحو الذي تمليه عليه قناعاته دون تردد أو انتظار لما يمكن أن يصدر عن والده من ردود فعل (F.O.78/243,23 Nov,1834). وقد اشار القنصل

البريطاني فارن Farren في رسالة منه إلى وزارة خارجية بلده أن السلطة في بلاد الشام كانت من الناحية الفعلية في يد إبراهيم باشا نفسه. وكان السكان يهابونه ويخشونه بسبب تركز القوة العسكرية والمدنية في يديه (F.O.78/243,23 Nov,1834).

الحكمدار (الحاكم العام)

اتبع محمد علي في بلاد الشام سياسة إدارية تقوم على مبدأ الاعتماد على الأقارب والمقربين لإشغال المناصب والوظائف الكبرى في الجهاز الإداري والعسكري (أبوفخر، ١٩٨٦: ١٢١). ولذا فحينما أصر إبراهيم باشا على تعيين حاكم مدني عام (محافظ الأبحاث، ١٨٣٢: ٢٩) من أجل تفريغه للأنشطة العسكرية (محافظ الابحاث، ١٨٣٢: ٢٩)، اختار محمد علي صهره (زوج ابنته) محمد شريف ليتسلم مهام هذا المنصب (F.O.78/215, 27 Oct.1832). وكان شريف صاحب تجربة إدارية ناجحة أثناء توليه مهام حاكم مصر العليا، كما كان يتمتع بقدرة فائقة وغير عادية في تسيير دفة الأمور المدنية في وقت الحرب.

اتخذ شريف دمشق مقرا له. وقام بتركيز قدر كبير من السلطات الإدارية والقانونية في يديه. ومع أنه لم يتدخل في الترتيبات المحلية للجيش في دمشق، وقصر نفسه على القيام بواجباته الإدارية المدنية إلا أن الجيش اعترف مع ذلك بسلطاته كحاكم «وبهذه الصفة فإن الجيش لم يقدم له الطاعة وحسب بل أولاه قدرا كبيراً من الاحترام» (Marmont,1839 : 265).

وقد وصف أحد المؤرخين سلطات شريف بما يلي: «... كان شريف حاكم سوريا يقيم في دمشق ويمتلك صلاحيات كثيرة ومتشعبة، إذ كانت تحت سيطرته سورية بكاملها من حدود مصر حتى حدود باشوية حلب وباشوية كيليكية.

وكان شريف غيوراً بصورة غريبة على ما بيده من صلاحيات، كما أن صلة المصاهرة التي كانت تربطه بمحمد علي جعلت الآمال تراوده في خلافته (Máoz, 1975:320812). وبالرغم من أن شريف كان يدين بمركزه إلى اختيار إبراهيم باشا له فإنه برزت هناك خلافات في الرأي بين هذين المسؤولين، وبخاصة عندما تشعبت مهام الإدارة. ولكن إبراهيم باشا ظل يحتفظ دائما باليد العليا في جميع الأمور (محافظ الأبحاث، ١٨٣٩: ٢٠٦).

وفي مقدمة تقرير رفعه إلى بالمرستون وزير خارجية بريطانيا آنذالك، وصف كامبل Campbell القنصل البريطاني في الاسكندرية محمد شريف بما يلي: «... إن سلوكه

الاسترضائي الذي تمازجه شدة معقولة جعلت منه شخصا مناسبا جدا لمعالجة أمور سكان دمشق شديدي التعصب، وقد نجح في نشر الأمن والهدوء والتسامح الديني في مدينة دمشق وخارجها» (F.O. 78/283, 13 Oct, 1837).

المشرف المالي العام

تولى هذا المنصب حنا البحري، وهو أرمني كاثوليكي سليل أسرة حمصية، وكان الوحيد من غير المسلمين من السكان المحليين الذي وصل إلى مركز رفيع كهذا (زيادة، ١٩٧٢: ٦٨). وقد جمع في يديه الشؤون المالية لكل من الحكم المدني والحكم العسكري في سوريا. وبحكم منصبه كان له دور حاسم في الشؤون الإدارية بشكل عام. فإلى جانب كل متسلم أو حاكم مدني لأية مدينة أو منطقة كان هناك مباشر أو كبير محاسبين. وكان جميع المباشرين مسؤولين أمام حنا البحري وعليهم أن يقدموا له كشفا بالإيرادات والمصروفات. وقد وفر له ذلك معرفة دقيقة بالوضع المالي لكل منطقة وكذلك بشروط جمع الضرائب والجمارك وأجور المستخدمين وحجم الإنفاق العسكري وغير ذلك. وكان البحري يتولى أيضا الإشراف على مجلس الشورى ويقوم بأعمال مستشار لكل من السرعسكر والحكمدار. وخلال غياب الحكمدار كان البحري يقوم بأعماله. وكمشرف مالي عام كان أيضا على اتصال وثيق مع القناصل والتجار الأجانب. وبسبب قدرته الدبلوماسية الفائقة كان يتوسط عادة بينهم وبين السلطات في العديد من الأمور المختلف عليها كالجمارك وحصانة الموظفين القنصليين وادعاءات التجار الأوروبيين ضد التجار المحليين وما إلى ذلك (Máoz,1975:324). وقد وصف ميخائيل مشاقة، وهو أحد المؤرخين المعاصرين للحكم المصري، يوحنا البحري بقوله: «... لم يمض على حصار عكا فترة طويلة حتى أرسل محمد علي تفويضا إلى حنا البحري في سنّ الأنظمة لحكومة سورية على النمط الجديد.. وكان حنا البحري على جانب عظيم من أصالة الرأي، وله القدح المعلى في السياسة المدنية، وكان العدل والإنصاف شأنه، والنزاهة زمانه، لا فرق عنده بين القوي الثري والضعيف الفقير أو المسلم والذمي. وكان يعاملهم بالقسط والعدل حسب وصية محمد علي باشا، الذي كان عارفا أن لا قيام للدولة إلا بالعدل والإنصاف» (مشاقة، ١٩٠٨: ١٠٢). أما بيريه فإنه وصف البحري بقوله: «... كان حنا البحري على رأس الإدارة المالية، وفي الوقت نفسه كان يؤدي مهام مدنية وعسكرية. وكان هذا الرجل من أصل أرمني يتمتع بقدر كبير من الوقار. ولم يكن من السهل الاعتقاد بأنه كان سينجح يوما ما في كسب ثقة إبراهيم المطلقة، بل وحتى ثقة محمد علي نفسه» (Perrier, 1842 :54 ــ 55).

وبالرغم من أن البحري لم يكن مسلما، فإنه اكتسب أكبر قدر من الاحترام الشخصي في مختلف الأوساط. فعندما كان يدخل مقر مجلس الشورى في دمشق ــ على سبيل المثال

... كان أعضاء المجلس يحيونه بالقيام احتراماً وتقديرا له. ومع أنه لم يكن رجلا عسكريا بأية صورة فإنه منح رتبة أمير لواء العسكرية، كما كان أول من حصل على لقب بك من غير المسلمين (Máoz,1975:324).

رئيس هيئة الأركان

تولى هذا المنصب سليمان الفرنساوي وهو نفسه الكولونيل (العقيد) سيف (٣) Seve الضابط الفرنسي الذي اعتنق الإسلام، ونظم الجيش المصري وفق أحدث الأساليب الفرنسية. وكان أعلى الضباط رتبة، واليد اليمنى لإبراهيم باشا في فتح بلاد الشام، بالإضافة إلى أنه كان يتمتع بالثقة الشخصية لكل من محمد علي وولده إبراهيم. والظاهر أنه لم يكن هناك تعريف وتحديد دقيق لمهام سليمان الفرنساوي، ولكن يتضح أنها كانت تتجاوز كثيرا مجرد مهام عسكرية بحته ــ إذ كان من مهامه غير العسكرية الرئيسية التوسط بين القناصل الأجانب والتجار الأوروبيين من ناحية، وبين السلطات المحلية من ناحية أخرى (محافظ الابحاث، ١٨٣٧: ٢٩٦). كما تولى فترة من الوقت الإشراف على مديرية صيدا في أعقاب إكمال إبراهيم باشا فتح مدينة عكا (الرافعي، ١٩٨٢: ٢٥٨).

وقد تضارب موقع الفرنساوي كوسيط بين الجالية الأجنبية والحكومة المحلية في سوريا تضاربا مباشرا مع سلطات الحكمدار. ولكن لا توجد هناك دلائل على شكاوي من الأخير حول هذا الوضع. ولذلك يبدو أن موقف شريف واتجاهه المتسامح إزاء هذه المهمة للفرنساوي كان نابعا من إدراكه لقوة مركز الفرنساوي عند محمد علي وإبراهيم باشا على حد سواء (Máoz 1975 : 321).

وكان الهيكل الإداري للحكم في بلاد الشام يضم بالإضافة إلى هذه المجموعة من كبار المسؤولين مجموعة أخرى موزعة على النحو التالي:

المدير (القائمقام)

كان المدير هو القائد الأعلى في مديريته. وبهذه الصفة كانت له مهام مدنية وعسكرية كالحفاظ على الأمن العام وتنفيذ تعليمات الحكومة المركزية فيما يتعلق بشتى المجالات، كالتجنيد ونزع السلاح وما شابه. وكان يقوم بممارسة الحكم في مديريته وإدارة الشؤون الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية نيابة عن إبراهيم باشا. وكانت هذه الوظيفة في الغالب حكراً على العسكريين المصريين (رستم: ١٩٣١، جـ٢: ٢٩)، (أبوعز الدين، ١٩٢٩: ١٣٤).

المتسلم

وظيفة المتسلم مدنية وكانت تلي وظيفة المدير من حيث الأهمية الإدارية. وقد أعطيت للسوريين أمثال الشيخ حسين عبدالهادي في جنين وقاسم الأحمد وجبر أبو غوش في القدس ويوسف أغا شريف في طرابلس وأحمد يوسف في دمشق وإبراهيم سياف وعبدالله البلبيسي في حلب. وقد سمّي لكل مدينة متسلم كان بمثابة الرئيس الإداري فيها يساعده موظف يدعى وكيل المتسلم (رستم: ١٩٣١، جـ ٣: ١٢١). وفي معرض مناقشته لوظيفة المتسلم يقول بريير: «.. كان لكل مدينة سورية حاكم أو متسلم كما كان الحال مع قضاة الصلح في أوروبا. وكان المتسلم مسؤولا مباشرة عن متابعة كافة الأمور التنظيمية للمدينة وكذلك جميع التفصيلات المتعلقة بما يوازي واجبات المجالس البلدية في فرنسا» (Perrier, 1842 : 56).

المباشر (كبير المحاسبين)

وهو بمثابة أمين سر المتسلم ومدير ماليته. وكان يقوم بمراقبة جمع الضرائب وتنظيمها وحفظ السجلات المالية في منطقة نفوذ المتسلم. كما كان صرافا للرواتب ومراقبا للنفقات. وكان يقدم تقارير منتظمة لمدير المالية حنا البحري (رستم، ١٩٣١ جـ٣، ١٢١). ووصف بريير وظيفة المباشر بقوله: «كان يعمل في مكتب المتسلم سكرتير حكومي يدعى المباشر. وكان هذا الشخص يشغل في الوقت ذاته وظيفة صراف ومسؤول مالي. وكان يشرف شخصيا على الحسابات الإدارية للمدينة، وجمع ما يجري تحصيله من ضرائب مباشرة عن الأراضي بالإضافة إلى ضريبة الفردة والضرائب الأميرية (مال ميري). وفي سورية كان المباشر مسؤولا أيضا عن موظفين يطلق على الواحد منهم «المعلم» وكان يجري اختيارهم من الاقباط المصريين الذين كانوا يتميزون بمعرفتهم بأصول المحاسبة عن غيرهم ممن كانوا يشغلون وظائف غير دائمة ويحصلون على مرتبات ضئيلة لا تكاد تكفي سد احتياجاتهم اليومية» (Perrier, 1842 : 56-57).

أما دوهاميل Duhammel فقد أورد الوصف التالي لمهام المباشر:

«... جميع ما يتعلق بالنواحي المالية كان بأيدي المسيحيين الذين كان يختار من بينهم جميع الكتبة. وكان رئيس الكتبة أو المباشر قريبا من المتسلم من أجل تسجيل الضرائب المفروضة وإعداد المدفوعات. كما كان المباشرون يتبعون جميعا البحري الذي كان مسيحيا مثلهم» (Màoz, 1975 : 326).

ومما يجدر ذكره أن إبراهيم باشا حاول منذ البداية إضفاء طابع مدني على الحكم في سوريا، إلا أن نسبة العسكريين في إدارة الحكومة كانت مرتفعة جدا، إذ كان الجيش

المصري يقوم في كثير من الحالات بأداء المهام المدنية أو شبه المدنية ومن بينها واجبات الشرطة وصيانة وتنظيف الطرق وحراسة بعض شرايين المواصلات الهامة مثل الطريق بين دمشق و بيروت، والمراكز الحكومية والمرافق الحيوية وما إلى ذلك.

و يلاحظ أيضا أن سلطات الموظفين الكبار لم تكن محدودة بطريقة واضحة. و ينطبق القول ذاته على العديد من الموظفين الذين كانوا دونهم في السلم الوظيفي. ونتيجة لذلك فإن عدد الأقسام والدوائر التي كانت تعالج الشؤون العامة تضاعف مما أدى إلى التأخير والتعقيد وفقدان الوضوح في إجراءات العمل (قرالي، ١٩٣٧: ٣٨). كما أخذ الموظفون يعانون من وطأة الشكليات الروتينية التي كان من أبرز نتائجها إهدار الوقت وإضاعته (Guys , 1847 , V.I :51-52). غير أن إبراهيم باشا كان من ناحية أخرى حريصا على بذل جهده في تطهير الحكم من مظاهر الفساد التي كانت متغلغلة فيه. فقد أوقف تيار الرشوة أو على الأقل حدّ من انتشارها. وكان يوجه تعليماته إلى كبار موظفيه متضمنة تحذيره لهم بالابتعاد عن الرشوة.

ومما كان يقوله لهم بهذا الخصوص: «إياكم والطمع وتدني النفس.. احذروا من أن تمدوا يدا لأخذ شيء كليا أو جزئيا بدافع الطمع والرشوة وما شابههما» (رستم، ١٩٣١، ج ٣: ٢٣٨). كما حاول إبراهيم باشا القضاء على الاختلاس بين الموظفين والتخلص من جميع مظاهر التزوير في السجلات المتعلقة بالضرائب والجمارك والأموال العامة.

وكان إبراهيم باشا يهتم بتحقيق العدالة والاستقرار بين جميع الموظفين والعاملين في أجهزة الدولة. ففي رسالة وجهها إلى مديري الايالات السورية في الثاني من شباط عام ١٨٣٨ حثهم على «.. أن لا يكون هناك تمييز ضد الموظفين في أي أمر يتعلق بالترفيع إلى درجة أعلى أو زيادة الراتب. كما يجب عدم كبت العاملين المجدين وترفيع من لا يستحقون. و يقتضي الأمر من ناحية أخرى إجراء تحقيقات في قضايا الموظفين الذين كانوا ضحية التمييز أو الذين فصلوا من وظائفهم دون مبرر. ومن الضروري تقدير الراتب والدرجة حسب تدريب الكاتب ولياقته للعمل... (Màoz, 1975 : 330). ولا شك أن هذا كان من اللمسات الإيجابية للحكم المصري الذي جاهد من أجل خلق إدارة قوية حازمة بعيدة عن الأغراض والشهوات بمختلف أنواعها.

مجالس الشورى (دواوين المشورة)

أنشأ إبراهيم باشا فور دخوله مدينة دمشق مجلس شورى على غرار مجالس الشورى التي انشأها والده محمد علي في مصر (Lewis , 1963 : 50). و يبدو أن محمد علي كان متأثرا

في هذا بالنمط الأوروبي التمثيلي الذي طبقه نابليون بونابرت في مصر حين أنشأ ديوانا استشاريا (قرقوط، ١٩٧٢ : ١٩٠) ضم عددا من ممثلي الطوائف الدينية وبعض كبار المشايخ والأعيان والتجار المصريين (أبوفخر، ١٩٨٦ : ٢٠٧).

وكان إبراهيم باشا يهدف من وراء إقامته مجلس الشورى إلى إيجاد سلطة إدارية مدينية تقوم بمعالجة جميع شؤون المواطن والمدينة. وقد نظم مجلس الشورى كمجلس مدينة أو بلدية يعينه الحاكم المحلي بهدف تنفيذ سلسلة من المهام القضائية والإدارية والاقتصادية والبلدية (Lewis , 1963 : 50). وفي ظل الظروف القائمة آنذاك فإن إقامة مجلس الشورى يعتبر خطوة تحررية، إذ كان بمقدوره أن يقدم للمواطن — فيما لو أدى وظائفه بشكل سليم — هيئة ذات وضع قانوني يستطيع المواطن أن يتقدم إليها بمطالبه وشكاواه ويحصل منها على ما يرضيه (Máoz, 1975 : 331).

وبالرغم من أن مجلس الشورى بدا وكأنه مشابه للدواوين التقليدية التي كانت موجودة في الولايات السورية منذ أمد بعيد، فإن هذا المجلس في عهد إبراهيم باشا كان يتضمن مفهوما جديدا من المشاركة المواطنية أو المدنية Civio من حيث أن تركيبه الأساسي كان يحتوى على غير المسلمين، كما أسندت إليه مسؤوليات قضائية وإدارية واقتصادية وبلدية واسعة النطاق (Sabry , 1930 : 345 -349).

وقد وصف القنصل البريطاني العام في دمشق مجلس الشورى بقوله: «إن الديوان الكبير (مجلس الشورى) في دمشق يمتلك صلاحيات تصريف العديد من الشؤون العامة في البلاد» (F.O. 78/283 , 13 Oct,1837). أما ويرى Werry القنصل البريطاني في حلب فقد وصف المجلس بقوله: «يتولى مجلس الشورى القيام بفحص ودراسة الادعاءات والمطالب المتعلقة بالحكومة ومختلف مؤسساتها. كما أنه يشرف على اللوازم والتموينات، ويعمل على تأمينها للجيش والسكان المدنيين ويقوم بتحديد أسعارها. ويتولى رئاسته الحاكم ويضم في عضويته اثنى عشر شخصا (F.O.78/283,13Oct,1837). ويشير عبدالرحمن الرافعي في كتابه **عصر محمد علي** إلى أن المصريين أقاموا في كل مدينة يزيد عدد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة مجلس شورى يتراوح عدد أعضائه بين ١٢ — ٢١ عضوا ينتخبون من بين وجهاء المدينة وأعيانها (الرافعي، ١٩٨٢ : ٢٥٨). والأغلب أن المصريين أقاموا في كل مدينة يزيد عدد سكانها عن ألفي نسمة مجلس شورى. فأبوعزالدين يشير إلى إقامة مجلس شورى في بيروت التي لم يكن يتجاوز عدد سكانها آنذاك ١٢ ألف نسمة فقط. وكان هذا المجلس يتكون من اثنى عشر عضوا مناصفة بين المسلمين والمسيحيين (زيادة، ١٩٧٢ : ٧٥)، ويرأسه الحاكم أو أحد كبار أعضائه المسلمين. وكان بعض أعضاء هذا المجلس يتلقون رواتب في

حين كانت هناك مجالس أخرى لا يتقاضى أعضاؤها أية رواتب (F.O.78/283,13Oct.1837). والمجلس في العادة كان يتألف من عدد فردي من الاعضاء وذلك لضمان الحصول على أكثرية عند التصويت (Ma`zo , 1975 : 332).

وقد أصبحت المجالس البؤرة المركزية في نشاطات أفراد النخبة المدينية الآخذة في الظهور وهم الأعيان. الذين كان نفوذهم يتزايد بالتدريج في المدن وفي السيطرة على الأراضي في الريف. غير أن هذا التطور لم تكتمل مسيرته وذلك لأن السياسة العليا للإدارة المصرية كانت تسعى في العادة لإضعاف القوى المحلية لا تقويتها.

وفي دمشق كما المدن الأخرى سمح لأفراد الطائفتين النصرانية واليهودية الدخول في مجالس الشورى. وكان هذا يمثل على الأرجح أكثر مظاهر الحكم المصري في بلاد الشام ثورية وهو منح حقوق جديدة لأهل الذمة (F.O. 78/215 , 20 July. 1832). كما فوض مجلس الشورى في دمشق كلا من حنا البحري وسليمان الفرنساوي لمعالجة جميع القضايا المتعلقة بالأوروبيين وحلها.

وقد أبدى بريبه من جهة أخرى تشككه في جدوى إقامة مجالس الشورى بحجة أنها لم تكن محدودة المسؤوليات والواجبات. وكان مما قاله بهذا الصدد: «... أدخلت هذه المؤسسات لأول مرة عند احتلال إبراهيم باشا لسوريا كمظهر من مظاهر التسامح الفائق الذي أتى بالإيجابية لصالح محمد علي.. وكان مظهرا للتحررية والليبرالية.. بيد أن كل التجديد الذي حدث في بلد كسوريا لم يكن له أثر إيجابي على مثل هذه المؤسسات.. ويمكن القول إن (مجلس الشورى) كان محكم التكوين لكنه كان مجردا من كل حول وقوة.. ولم يكن ثمة تنظيم كاف يحدد القوانين وأسس سير العمل عند إنشاء مجلس الشورى» (Perrier , 1842 : 57 - 59).

ويلاحظ مما تقدم أن مجالس الشورى في تشكيلها وواجباتها ــ كما أسسها المصريون ــ ربما كانت تمثل أهم تجديداتهم في الإدارة السورية. كما أن فكرة الشورى في حد ذاتها كوسيلة ديموقراطية في الحكم المحلي أو البلدي كانت فكرة إيجابية. ولكن هناك ثغرة واسعة بين إيجاد مؤسسة ما وقيامها بوظائفها بصورة صحيحة. وذلك في ظل الظروف التي كانت تسود سوريا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وكان التحول من المؤسسات العثمانية القديمة إلى مؤسسة الشورى تحولا حادا ومفاجئا أكبر مما ينبغي. فكان لابد من تناقضات وحالات تضارب بين الهيئة الجديدة والهيئات القديمة التي لم يتم إلغاؤها.

وقد وجدت العادات المحافظة صعوبة في استيعاب تجديد بعيد المدى من هذا القبيل.

القضاء

يتضح من دراسة الأنظمة القضائية الجديدة التي وضعها إبراهيم باشا أنها جاءت منسجمة مع سياسته الرامية إلى إضفاء طابع الحكم المركزي على جميع مؤسسات الإدارة المصرية في بلاد الشام وإخضاعها لمركز الحكم في مصر (أبو فخر، ١٩٨٦: ٢٠٥). فقد استجاب إبراهيم باشا لرغبة والده بأن تكون القاهرة مرجعا أعلى للسلطات القضائية في بلاد الشام، إذ «كانت الدعوى ترسل إلى مصر عند ضرورة تمييزها لإعادة النظر والبت فيها بشكل نهائي» (أبوفخر، ١٩٨٦: ٢٠٥). غير أن محمد علي ما لبث ــ كما مرّ معنا ــ أن فوض ابنه إبراهيم للقيام بصلاحياته القضائية دون الرجوع إليه.

ويمكن إجمال الاحداثات القضائية التي أدخلها إبراهيم باشا في البلاد على النحو التالي:

(١) إنشاء محكمة صلح في كل مدينة، تتكون من قاض واحد ينظر في القضايا الجزائية والمعاملات التجارية وأمور البيع والهبة. كما كانت تبت في المنازعات التي تنشب بين السكان المدنيين (رستم، ١٩٣١، جـ ٣: ٤٧).

(٢) إنشاء محكمة عليا مركزها مدينة دمشق (رستم، ١٩٣١، جـ٣: ٤٧) وكانت تتكون من رئيس وعضوين أو أكثر وكاتب لتسجيل محاضر جلساتها (زيادة، ١٩٧٢: ٧٥).

(٣) إنشاء محكمة استئناف مركزها مدينة دمشق أيضا كان يشرف عليها مجموعة من القضاة برئاسة قاضي القضاة وذلك للنظر في القضايا المستأنف عليها. وكانت تستأنف أمامها أيضاً أحكام المحاكم الشرعية (F.O. 78/283, 13 Oct, 1837).

(٤) منح مجالس الشورى اختصاصات تتيح لها المحافظة على مصالح الميري من حيث العائدات المترتبة على الأرض والالتزام والرسوم الميرية. كما كانت تنظر في قضايا الإدارة البلدية المتعلقة بشكاوى المواطنين المقدمة إليها (أبو فخر، ١٩٨٦: ٢٠٦).

(٥) أما السلطة القضائية العليا فكانت محصورة بيد إبراهيم باشا مباشرة حيث كان يصدر الأحكام شخصيا في القضايا الجنائية والسياسية بعد أن تنظر فيها المحاكم بصورة تمهيدية (لوتسكي، ١٩٧١: ١٣٤). وكان إبراهيم باشا يتولى التصديق على أحكام الإعدام الصادرة عن كبار الحكام مثل محمد شريف وسليمان الفرنساوي وإسماعيل عاصم (Perrier, 1842 : 66).

ومن الجدير بالذكر أن إبراهيم باشا أبقى على المحاكم الشرعية دون المساس بصلاحياتها واختصاصاتها (رستم، ١٩٤٠ ــ ١٩٤٣، جـ ٤: ١٠١). غير أنه عمل على تقليص مكانة

قضاة الشرع حينما جعلهم يعتمدون على رواتب الإدارة المصرية بدلا من المكافآت التي كانوا يحصلون عليها من رسوم الدعاوى (محافظ الجهادية، ١٨٣٢ : ١).

ومن ناحيتها كانت الإدارة المصرية حريصة على أن يكون السكان بشتى طوائفهم وملهم سواسية أمام القضاء المدني. وقد ضمنت التشريعات العلمانية إلغاء الفروق والامتيازات التي كان يتمتع بها المسلمون بالنسبة لباقي الطوائف الأخرى، (أبو فخر، ١٩٨٦ : ٢٠٧)، غير أن الامتيازات الأجنبية التي منحها العثمانيون للدول الأوروبية استمرت في عهد الإدارة المصرية. فالقضاء القنصلي ظل معمولا به، بالرغم من أن القناصل الأوروبيين أساؤوا ممارستهم للسلطة القضائية «وباعوا العدالة لمن يدفع أكثر» (F.O. 78/321, 13 Oct, 1837) وحاولت الإدارة المصرية القضاء على تلك الامتيازات ولكنها لم تنجح في ذلك.

التعليم

أولت الإدارة المصرية التعليم في بلاد الشام اهتماما واسعا. وكان جهدها في هذا المجال هو الأساس الذي قامت عليه النهضة العلمية الحديثة في بلاد الشام (لوتسكي، ١٩٧١ : ١٣٤). فقد تم إنشاء المدارس الأولية ــ الكتاتيب ــ في مختلف أرجاء البلاد لتعليم الأطفال القراءة والكتابة والقرآن الكريم (F.O. 78/380, 13 Oct, 1837). كما أنشيء عدد من المدارس الثانوية في المدن الكبرى، وكان التعليم يتم فيها باللغة العربية (لوتسكي، ١٩٧١ : ١٣٤). وتولت الإدارة التعليمية توفير كل ما يلزم للتلاميذ من طعام وملبس وسكن (انطونيوس، ١٩٦٦ : ١٠٤). بالإضافة إلى مصروفهم الشهري، وجميع ما يحتاجونه من كتب علمية كان يتم إحضارها من القاهرة. وكان إبراهيم باشا حريصا على غرس بذور الوعي القومي العربي بين طلبة هذه المدارس وتنمية ذلك على نحو يخدم الأهداف القومية التي كان يسعى إلى تحقيقها (انطونيوس، ١٩٦٦ : ١٠٤).

وفضلا عن تلك المدارس التي أنشأتها في مختلف أنحاء بلاد الشام، قامت الإدارة المصرية بتأسيس مدارس نظامية (كليات حكومية) في دمشق وحلب وأنطاكيا (أنطونيوس، ١٩٦٦ : ١٠٤). وقد احتوت مدرسة دمشق النظامية على ٦٠٠ طالب في حين احتوت مثيلتها في حلب على ٤٥٠ طالبا. أما مدرسة انطاكيا فلم يتجاوز عدد طلبتها ٣٠٠ طالب. وكان الطلبة يتلقون في هذه المدارس دروسا في اللغة العربية والثقافة الإسلامية، كما كانوا يدرسون اللغة التركية ويتلقون تدريبا وعلوما عسكرية بالإضافة إلى التدريب على بعض الحرف التي تخدم المجال الحربي (محافظ الأبحاث، ١٨٣٥ : ٦٨). وبمبادرة من إبراهيم

باشا تم إنشاء كلية حربية في دمشق (الصليبي، ١٩٧٢: ١٩٧٤) وأخرى لضباط المدفعية في حلب. وكان خريجو مدارس بلاد الشام المتفوقون يرسلون في بعثات تعليمية إلى القاهرة لدراسة الطب والهندسة والزراعة نظرا لحاجة البلاد الماسة إلى هذه التخصصات (سالم، ١٩٨٣: ٢٣٢).

ومما يساعد على ازدهار النهضة التعليمية في بلاد الشام النشاط الذي مارسه الأجانب في إنشاء المدارس وتشجيع حركة التأليف والنشر. ففي بيروت أسس العديد من المدارس الأجنبية، وأصبحت تتمتع بمستوى ثقافي أعلى من مستوى أية مدينة أخرى في بلاد الشام. فقد أنشئت فيها المطابع والمكتبات العلمية الكبيرة ومراكز الترجمة والتأليف والنشر (F.O. 78/380, 13 Oct, 1837).

وهكذا فإن المناخ التعليمي والثقافي في بلاد الشام ازدهر بشكل ملحوظ في أعقاب قدوم الحكم المصري، حيث ساهم هذا الحكم في نشر الكثير من الأفكار التقدمية ومظاهر النهضة العلمية الحديثة التي كانت تفتقر إليها بلاد الشام في ظل الإدارة العثمانية.

الاقتصـــاد

قام إبراهيم باشا بتنظيم اقتصاديات بلاد الشام، فخصص ميزانية عامة للبلاد بلغت إيراداتها عام ١٨٣٥/١٨٣٦ (٤٣٫٨٧٩٫٣٠٠ قرشا في حين بلغت مصروفاتها ٣٨٫٤٢٣٫٠٠٠ قرشا (F.O. 78/283, 13 Oct, 1837). وأخذ يعمل بالتدريج على التخلص من الاقطاع كنظام ملكية وتحرير الفلاحين من ربقة الاقطاع، ومنحهم حق التظلم من الملتزمين (الجبرتي، ١٩٧٨، جـ ٣: ٣٣٩). كما شجع الفلاحين على العودة إلى قراهم وزراعة الأراضي المهملة في حوران وعجلون وحماة وحمص ومناطق الحدود مع البادية. وأوجد ما يمكن تسميته «بنك التسليف الزراعي» حيث أقام مراكز صرافة في المدن الرئيسة لتقديم السلف للفلاحين كي يقوموا بزراعة الأرض. كما لم يبخل إبراهيم باشا على الأرض فاستثمر رؤوس الأموال في المشروعات الزراعية وكونت أمواله الخاصة جزءاً كبيراً منها (F.O. 78/283, 13 Oct, 1837). وأصبحت الزراعة أهم مصدر اقتصادي لبلاد الشام نتيجة الجهود التي بذلتها الإدارة المصرية وتجاوب عامل الإنتاج البشري. واحتلت زراعة التوت المكان الأهم في مجال الإنتاج الزراعي حيث كان الحرير هو مصدر الثروة القومية ومادة التصدير الأولى إلى أوروبا (Sabry,1930 : 352 ــ 355). واهتم إبراهيم باشا أيضا بزراعة الزيتون لتعدد أغراضه في الاستهلاك والصناعة، كما أولى اهتماما خاصا لزراعة الكرمة لما لها من عائد اقتصادي مربح. ووجه عناية مركزة لزراعة القطن رغم أنه قصير

السيلة. وقد ازدهرت زراعة الحبوب من قمح وشعير وذرة بحيث لم تعد بلاد الشام في حاجة للاستيراد. واهتم كذلك بزراعة القنب لحاجته له في مستلزمات الأسطول. وذلك بالإضافة إلى اهتمامه بزراعة نباتات الصباغة لاستخلاص اللون الأحمر الذي تحتاج إليه صناعة الطرابيش. ونبات الصبار الذي تتربى عليه الحشرات المفيدة للأرض. كما أولى إبراهيم باشا اهتماما خاصا لتحسين إنتاج الفواكه والحمضيات وزيادة مساحة الأراضي المشجرة بمختلف أنواع الأشجار المنتجة للأخشاب اللازمة لبناء الأسطول وصنع البنادق وقواعد المدافع وعرباتها (محافظ الأبحاث، ١٨٣٣: ٦٥).

وعملت الإدارة المصرية من ناحية أخرى على توفير المياه للزراعة فحسنت طرق الري ونصت على عوائقها وأوصلت المياه إلى مختلف أرجاء الريف السوري مما أدى إلى ازدياد الأرض الصالحة للزراعة في مدى سنتين ثمانين ألف فدان (بركات، بدون تاريخ: ١٤٦). ولم يتجاهل إبراهيم باشا في سياسته الزراعية الإنتاج الحيواني. إذ أقدم على عمليات تهجين بهدف تحسين نوعية الإنتاج. فأحضرت الأغنام من إسبانيا. وهجنت مع الأغنام العربية (محافظ الأبحاث، ١٨٣٣: ٦٤). كما جرت محاولات لتربية الدواجن استكمالا لدائرة النهضة الزراعية (محافظ الأبحاث، ١٨٣٣: ٦٤).

أما بالنسبة للصناعة فإن صناعة الحرير كانت من أهم الصناعات. كما أحرزت صناعة الغزل والنسيج تقدما ملحوظا فاستحدثت صناعة العباءات والأجواخ والطرابيش (الخصوصي، ١٩٧٩: ١٣). وأنشئت مدابغ الجلود في حلب ودمشق وانطاكيا (محافظ الأبحاث، ١٨٣٦: ٦٨). واستعان إبراهيم باشا بالخبرات الفرنسية في إنشاء معاصر حديثة لاستخراج زيت الزيتون الذي قامت عليه صناعة الصابون في نابلس وطرابلس. كما ازدهرت صناعة الزجاج في الخليل وصنعت منه المصابيح والأساور الزرقاء اللون. وانتشرت في دمشق صناعة سروج الخيل والسيوف والقيشاني (غرايبه، ١٩٦٢: ١٤٥ ــ ١٤٦). أما القدس فقد اشتهرت بالمصنوعات الخشبية وخاصة اليدوية والدقيقة منها والمرتبطة بالعقيدة المسيحية (F.O. 78/380, 15 Oct, 1835).

يتضح مما سبق أن السياسة الزراعية والصناعية للحكم المصري كانت تعمل على تنمية الانتاج وتحسين الأوضاع الاقتصادية السائدة. وكانت تهدف في النهاية إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وإحلال الانتاج الوطني محل المنتوجات الأجنبية المستوردة.

الاحتكار والضرائب

بالرغم من الاصلاحات العديدة التي قامت بها الإدارة المصرية في بلاد الشام ومحاولاتها

المستمرة لوضع حد للفوضى المالية فيها فإنها أقدمت على إجراءات نفّرت السكان منها، وزادت الأعباء الملقاة على كاهلهم. وكان في مقدمة تلك الإجراءات السياسة الاحتكارية التي اتبعتها الإدارة المصرية بإيعاز من محمد علي نفسه، رغم معارضة ابنه إبراهيم باشا. وبموجب هذه السياسة كانت الدولة تقوم بشراء منتجات البلاد الاستراتيجية كالحرير والقطن والحبوب بالسعر الذي تحدده، وتتولى تصريفها بالثمن الذي تراه مناسبا. وقد أدى ذلك إلى القضاء على الحوافز والدوافع المحركة للانتاج سواء ما كان يتعلق بالفلاحين والملاك أو التجار والوسطاء. وقد اعترض إبراهيم باشا على سياسة والده الاحتكارية، وأرسل إليه يبين خطورة الأمر قائلا: «تعلمون أن الحرير هو المحصول الرئيسي في البلاد، وأن الأحزمة والأقمشة المتنوعة التي تنسج في طرابلس ودمشق وحماه وحلب تتوقف على توافر الحرير لدى الصناع، وأن معيشة كثير من السكان قائمة على الحرير، يضاف إلى ذلك أن قيمة ما تنتجه البلاد سنويا من الصنف المذكور تبلغ ٢٥ ألف كيسة. ولا تستطيع مصر أن تدفع هذا المبلغ نقدا. وعلى تقدير شرائه فحينئذ نحتاج إلى إخضاع منتجي الحرير لنظام الحوالة، وهي المصيبة التي ابتلى بها الفلاح المصري، فتفتر همته في الإنتاج كما فترت الهمة في إنتاج المحصولات المصرية (سالم، ١٩٨٣: ١٩٤). ولكن محمد علي لم يتراجع عن سياسته الاحتكارية، ومضى في تنفيذها بقوة وتصميم.

ومن ناحية أخرى فإن ما كان يجمع قبلا من الضرائب ظل مستمرا، وأضيفت إليه ضرائب جديدة. فضريبة الميري التي فرضت على بلاد الشام بعد فتح السلطان سليم الأول لها في القرن السادس عشر استمرت تحتل أهمية خاصة، وكان يختلف مقدارها وفقا لقيمة العقار وأهواء الحكام (Perrier, 1842 : 95). غير أن الإدارة المصرية أعادت تحديدها واعتبرتها الأساس المالي لميزانيتها. (٤)

أما الضريبة العشرية فكانت تفرض على المستغلين لأراضي الحكومة وقيمتها كانت ١٠٪ من الإنتاج، ثم ارتفعت إلى ١٥٪ ثم إلى ٢٠٪. وكانت الضريبة تسدد للحكومة عند جني المحصول، وما تبقى يقسم مناصفة بين المستثمرين والفلاحين (سالم، ١٩٨٣: ١٢٥).

وبالنسبة للجزية فقد أبقت الإدارة المصرية عليها وقسمتها إلى ثلاث درجات العليا قيمتها ٤٨ قرشا والوسطى ٢٤ قرشا والدنيا ١٢ قرشا. وكانت التعليمات تنص على أن تؤخذ الجزية من كل إنسان حسب حالته (محافظ الأبحاث، ١٨٣٢: ٦٠). وأعفي من الجزية رجال الدين المسيحيون واليهود (محافظ الأبحاث، ١٨٣٢: ٦٠).

أما ضريبة الفردة فقد أوجدتها الدولة العثمانية أصلا في وقت الحرب (سالم، ١٩٨٣:

(١٢٦). غير أن الإدارة المصرية استحدثتها بشكل دائم، وأدخلتها إلى مصر ثم إلى بلاد الشام. وتبلغ قيمتها ١٢٪ من الدخل يدفعها الذكور من السكان من سن ١٤ سنة وحتى سن ٦٠ سنة، بحيث كانت لا تزيد عن ٥٠٠ قرش ولا تقل عن ١٥ قرشا وفقا للمقدرة المادية. وتبعا لذلك قسمت إلى شرائح متباينة (مؤرخ مجهول، بدون تاريخ: ٣٢ ــ ٣٦). وقد عدلت هذه الضريبة فيما بعد وأصبح المبلغ يتناسب مع الثروة. وكانت الدولة وفق هذا التعديل تعمد إلى فرض مبلغ عام على جماعة من الناس أو الأسر بشكل لا ينقص عما يمكن أن تجمعه من كل شخص منهم، وتتصرف هذه الجماعة في توزيع المبلغ بالعدل، أي حسب الغنى بين أفرادها (رافق، ١٩٧٤: ٤٠٧).

وقد أثارت ضريبة الفردة ردة فعل سلبية لدى المسلمين الذين اعتبروها بمثابة جزية فرضت عليهم. ومما زاد الأمور تعقيداً التشدد في تحصيلها بحيث كان يتم جمعها أحياناً عن سنتين أو ثلاث دفعة واحدة (أبو عز الدين، ١٩٢٩: ١٤٧). وبالإضافة إلى المال الأميري الذي كان يستوفى نقداً فإن أهالي كل ناحية كانوا ملزمين بتقديم ما يلزم الجيش من حاصلات منطقتهم كالزيت والحبوب والسمن (زيادة، ١٩٧٢: ٧٦). وقد أدى ذلك إلى قيام الجيش أحياناً بمصادرة المؤن أو شرائها بسعر متدن أو مصادرة حيوانات النقل أو تسخير اليد العاملة في إقامة التحصينات وبناء المنشآت العسكرية على اختلاف أنواعها (رافق، ١٩٧٤: ٤٠٧).

وكانت الرسوم الجمركية من ناحية أخرى تشكل أحد الموارد الهامة التي اعتمدت عليها الإدارة المصرية. فقد كان يستوفى رسم التسريح على المحصولات الاستهلاكية مثل الدقيق واللحوم والأسماك والبيض والدواجن عند إرسالها من مدينة إلى أخرى داخل بلاد الشام. كما كانت تستوفى رسوم «الدخولية» على الحيوانات فيدفع عن كل رأس من الأبقار والجواميس ضريبة من ١٣ ــ ٢١ قرشاً إذا كان لغرض التربية، ومن ٦٠ ــ ٧٠ قرشاً للرأس المعد للذبح، كذلك الحال بالنسبة للغنم والماعز والجمال إذ كانت تستوفى عنها رسوم سنوية تزداد حسب قيمتها (Perrier, 1842 : 101).

وقد لجأ الكثير من التجار إلى تهريب البضائع حتى لا يدفعون الرسوم، وأحياناً كان يتم ذلك بالتعاون مع الموظفين الماليين ورجال الجمارك، مما أدى إلى صدور تعليمات إدارية مشددة بملاحقة المهربين ومعاقبتهم ومصادرة البضائع المهربة (محافظ الأبحاث، ١٨٣٢: ٦١). ومحاولة لعلاج الموقف فإن الرأي استقر على إلغاء نظام ملتزمي الجمارك الذين كانوا يحصلون على الالتزام عن طريق المزايدة على أن تقوم الحكومة بالإشراف على الجمارك مباشرة. وإدارتها عن طريق موظفيها (محافظ الأبحاث، ١٨٣٢: ٦٩).

وكان السكان يشكون كثيراً من تلاعب بعض مسؤولي المالية بالأسعار إذ كانوا يقومون بتخفيض قيمة العملة عندما تشرع الحكومة في تحصيل الضرائب، ولدى انتهائها من ذلك كانوا يعودون فيرفعون قيمتها من جديد (زيادة، ١٩٧٢: ٧٨). ونظراً لارتفاع أسعار المواد التموينية في البلاد، قامت الإدارة المصرية بتعيين رقيب له سلطة على التجار سمي بالمحتسب. وحددت اختصاصاته «بتعاطي أمر الأسعار وترتيب نظامها والإشراف عليها بما يعود بالرفاه على الأهالي عامة» (سالم، ١٩٨٣: ٢٢١).

أهل الذمة

قامت الإدارة المصرية في بلاد الشام منذ البداية باتباع سياسة كان لها أكبر الأثر في تضييق الفجوة بين المسلمين وغير المسلمين. إذ لم يسمح للطوائف غير المسلمة بإصلاح كنائسها المتصدعة والمتضررة فحسب بل سمح لها أيضاً ببناء بيوت عبادة جديدة. ففي عام ١٨٣٧ ــ على سبيل المثال ــ قام اليهود ببناء الكنيس الاشكنازي المسمى مناحيم تسيون Menahem Tziyon وذلك كأول بنيان أقيم في مجمع حورفا Hurva (Mâoz 1975 : 49). وقد تمتعت الطوائف غير المسلمة بالحماية من الابتزازات قديمة العهد، وكذلك من الضرائب التقليدية على الحجاج. كما فتحت أبواب الوظائف بأنواعها المختلفة أمام أبناء هذه الطوائف، فحنا البحرى ــ مثلا ــ كان على رأس مركز من أهم المراكز الحساسة في البلاد. ومثلت الطوائف غير المسلمة في مجال الشورى وسمع رأيها، كما حصلت على نفس الحقوق الممنوحة للمسلمين، واتضح ذلك من محاضر وسجلات الجلسات.

ومن ناحية أخرى فإنه نظراً لصعوبة توفر كوادر مصرية كافية للعمل في الوظائف الحكومية في بلاد الشام، فقد أخذ إبراهيم باشا يعمل على تدريب كوادر محلية كان غالبيتهم من الموارنة والروم الكاثوليك. وقد استفاد هؤلاء كثيراً من الامتيازات الوظيفية، واستطاعوا تحقيق ثروات كبيرة أدت إلى إثارة حفيظة الفئات المنافسة لهم وبخاصة الدروز. وكان المسيحيون واليهود بالإضافة إلى ما حقّقوه من ثروات وامتيازات معفيين من الخدمة في جيوش الدولة. وقد دفع هذا الإعفاء العديد من الدروز وغيرهم إلى اعتناق المسيحية للنجاة من الخدمة العسكرية.

وبالرغم من سياسة التسامح الطائفي التي اتبعها إبراهيم باشا إلا أنه فشل في تحقيق اندماج اجتماعي كلي بين المسلمين والطوائف الأخرى. فقد أبدى السكان المسلمون رد فعل معادياً للسياسة الرامية إلى فقدانهم لمركزهم التقليدي مقابل منح مزيد من الامتيازات للمسيحيين واليهود، مما أدى إلى حدوث مشاكل وفتن طائفية في أرجاء متعددة من بلاد الشام بلغت أوجها في أعقاب الحكم المصري حينما اندلعت فتنة الستين المشهورة.

الحكم المصري وبداية ظهور المسألة الفلسطينية

لا مرية في أن فترة الحكم المصري دلالة على نقطة تحول ليس في تاريخ بلاد الشام فحسب وإنما أيضاً في تاريخ فلسطين بشكل خاص، وذلك بحكم الحقيقة القائلة انه بسبب هذا الحكم ومن تلاه أصبحت البلاد متورطة في السياسات الدولية في العصر الحديث. لقد كانت النتيجة البارزة للحكم المصري فتح البلاد أمام الأوروبيين مما أدى إلى تدفق الرحالة الأجانب والحجاج والمبشرين والتجار والمبعوثين الدبلوماسيين. إذ أن تحسن ظروف الأمن في عهد إبراهيم باشا، وتطوير وسائل المواصلات، وإلغاء الرسوم على الحجاج الوافدين إلى الأراضي المقدسة، وتحسن معاملتهم إجمالا، زاد زيادة حادة من عدد زوار البلاد. ففي الثلاثينيات من القرن الماضي قدر عدد زوار فلسطين بما يتراوح بين ٥ ــ ١٠ آلاف شخص سنوياً، ولكنه كان يرتفع في بعض السنوات إلى ٢٠ ألفاً (كان الروس يشكلون أحد العناصر المتنامية من هؤلاء الحجاج). وقد شجع تدفق الزوار هذا في تطوير المرافق الملائمة لإيوائهم، وهي مرافق أخذت بالتدريج تخدم السكان المحليين أيضاً، ولا سيما في القدس ودمشق وبيروت وبعدئذ في يافا وأماكن أخرى. وقد وصف شاهد معاصر الوضع في عكا بقوله: «خلال حكم الجزار وخلفائه لم يكن المسيحي يجرؤ على الظهور في الشوارع دون أن يتعرض لخطر جسيم. أما في عام ١٨٣٨ فكان باستطاعة المسيحي الذي يرتدي زي بلاده أن يذهب أينما شاء مستمتعاً بالأمن الكامل دون أن يتعرض لأية مراقبة أو مضايقة أثناء مروره (Bowring, 1840 : 105).

كما أن الحكم المصري في فلسطين أدى إلى خلق المناخ المناسب لنمو الإرساليات التبشيرية. فمنذ بداية الحملة المصرية وجه إبراهيم باشا بياناً إلى السلطات المدنية والدينية في فلسطين يطلب إليها رفع القيود عن المسيحيين واليهود المقيمين في البلاد والزوار الأجانب (رستم، ١٩٣١، جـ ١: ٨٧ ــ ٨٩). وهكذا بدأت فلسطين تشهد نشاطاً تبشيرياً مكثفاً يعمل بصورة مكشوفة تحت الحكم المصري، كما بدأت تشهد أيضاً تنافساً حاداً بين الإرساليات التبشيرية من مختلف الكنائس المسيحية.

أما بالنسبة لليهود المقيمين في فلسطين فإن علاقاتهم أخذت تتوثق مع أوروبا الغربية. وتُعد بحق زيارة موسى مونتفيوري (*) Moses Montefiori الثانية لفلسطين عام ١٨٣٩ بداية لجهوده الواسعة النطاق في تحسين الأحوال المعيشية لليهود. إذ أن منتفيوري كان يسعى لوضع مشروع واسع لتوطين اليهود في فلسطين. ويبدو أنه كان يسعى كسائر أفراد البرجوازية اليهودية الغربية إلى تحويل مسار هجرات فقراء اليهود القادمة من أوروبا الشرقية صوب أرض «بعيدة» كفلسطين مثلا بدلا من أن تتجه الى أوروبا الغربية وبريطانيا بالذات، وتهدد وضع اليهود الطبقي والحضاري في البلاد التي يعيشون فيها (٦). وقد قام مونتفيوري

عام ١٨٣٩ بمقابلة كل من محمد علي وإبراهيم باشا حيث حصل منهما على وعد بمنحه امتياز استئجار أجزاء من أرض فلسطين (حوالي ٢٠٠ قرية في منطقة الجليل) لمدة خمسين عاماً حرة من الضرائب والسماح بإرسال خبراء لتدريب اليهود على أعمال الزراعة والصناعة (٧)، وبالمقابل فقد تعهد مونتفيورى بإقامة شبكة من البنوك البريطانية في مدن مصر وسوريا وفلسطين الرئيسة. ولكن مونتفيورى اكتفى في النهاية بشراء بعض الأراضي وإقامة مزارع صغيرة في المناطق المجاورة ليافا والقدس وصفد (أبو عسل، ١٩٣٤: ٩٩ ــ ١٠١)، (قاسمية، ١٩٧٣: ١٢)، (Ben Halpern, 1961: 114 ــ 115).

ويلاحظ أنه في عهد إبراهيم باشا لم تقتصر الهجرات اليهودية إلى فلسطين على فقراء اليهود وإنما اشتملت أيضاً على عنصر ميسور الحال وذي ثقافة غربية. وكان هذا العنصر من المهاجرين القادمين من هولندا وألمانيا هم مؤسسو كوليل هود Kolel Hod الذين كونوا نخبة يهودية متميزة في مجتمع القدس، وأسهموا إسهاماً لا يستهان به في تطوير النشاطات التعليمية والطبية ونشاطات الرفاه الاجتماعي بين اليهود.

أما أهم تطور من الناحية السياسية فكان فتح بيت المقدس أمام القنصليات الأوروبية. لقد تمت محاولات متقطعة لإقامة مراكز قنصلية في فلسطين قبل عهد إبراهيم منذ القرن السابع عشر على يد الفرنسيين والبريطانيين، وكان معظمها موجوداً في مدن السهل الساحلي، حيث سمح لها بممارسة النشاطات التجارية فقط. أما بدء العمليات القنصلية المنظمة والواسعة النطاق فيرجع تاريخها إلى أيام إبراهيم باشا. وكان المبادرون في ذلك هم البريطانيون (Hyamson, 1939, I: 35). فقد قامت بريطانيا في تموز عام ١٨٣٨ بافتتاح أول قنصلية لها في القدس. ولم يمض عقد من الزمن على هذا التاريخ حتى توالى افتتاح مزيد من القنصليات للدول الغربية مثل بروسيا وفرنسا والنمسا وأسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وأعلنت بريطانيا أنها أنشأت قنصليتها بهدف رعاية مصالحها في فلسطين والتي كان من ضمنها «تقديم الحماية لليهود هناك عامة» (Parkes, 1964: 183)، وهو ما أصبح عملا رئيساً للقنصلية البريطانية لمدة طويلة. ولم يكن خافياً على الكثيرين أن هدف تقديم الحماية لليهود قد استخدمته بريطانيا ذريعة تستطيع بموجبها «التدخل في شؤون البلد الداخلية وتقوية مركزها أسوة بفرنسا حامية الكاثوليك». وتمكنت القنصلية البريطانية بعد ذلك على أية حال «من إيجاد رعايا لبريطانيا في فلسطين من خلال الاستجابة بسهولة إلى طلبات منح الحماية التي كان يتقدم بها بعض اليهود من حين إلى آخر خصوصاً أولئك الذين كانوا قد فقدوا لسبب ما، حماية دولتهم الأصلية» (جريس، ١٩٧٧، جـ ١: ٦٣).

ولم يمض وقت طويل حتى أصبح القناصل الأوروبيون عاملا رئيساً في حياة البلاد،

ولم ينغمسوا في الشؤون المدينية السياسية المحلية وحسب، بل تورطوا أحياناً في الحروب الحزبية المحلية بين القرى. وكانت مناطق نفوذهم الرئيسة مكونة من الجوالي المؤلفة من أبناء وطنهم، وهي جوال كانت تتزايد باستمرار نتيجة الهجرة من أوروبا والسياسات السخية في منح الجنسية. وباستفادتهم من توسع التسهيلات الناجمة عن الامتيازات الأجنبية تمكنوا من الانخراط في كثير من النشاطات المتنوعة التي كانت تخفي وراءها أهدافاً وأطماعاً سياسية واستعمارية.

وقد أخذ الاندفاع الأوروبي يشتد نحو إيجاد مواطىء قدم في الأراضي المقدسة سواء من خلال إنشاء مؤسسات دينية وخيرية، أو مد يد الحماية للطوائف المحلية، أو عن طريق التوسع في استغلال الامتيازات الأجنبية والاستشارات الاقتصادية.

ففي الثلاثينيات من القرن الماضي بلور بالمرستون وزير الخارجية البريطانية آنذاك سياسة المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية، وهي سياسة تم تطبيقها فوراً على فلسطين، وذلك لمنع الدول العظمى الأخرى من احتلال موطىء قدم هناك.

وقد خشيت بريطانيا أن تؤدي الهيمنة المصرية في شرق البحر المتوسط وسيطرة إبراهيم باشا على الطريق التجاري الهام المتجه عبر بلاد الشام صوب الشرق إلى تهديد «شريان الحياة» المتمثل في مستعمراتها البريطانية في الهند لا سيما وأن الإدارة المصرية كانت تتمتع آنذاك بتأييد فرنسا أكبر منافس أوروبي لبريطانيا. وقد أدرك بالمرستون أن وجود طائفة أو فئة تعتمد عليها بريطانيا في بلاد الشام يعتبر أمراً في غاية الأهمية بالنسبة لمصالحها في تلك البلاد، خاصة وأن فرنسا كانت تتمتع منذ عام ١٥٣٥ بحق حماية الكاثوليك، وروسيا منذ عام ١٧٧٤ بحق حماية الروم الأرثوذكس في الدولة العثمانية. أما بريطانيا فلم تكن لها طائفة أو جماعة تتحيز لها أو تعتمد عليها في أي مكان من تلك الدولة. ولذا فقد رأت في اليهود أقلية يمكن أن تعتمد عليها في فلسطين، تماماً كما فعلت فيما بعد عام ١٨٦٠ حينما وجدت في الدروز قوة موالية لها، أثناء فتنة الستين المشهورة التي ذهب ضحيتها عدد كبير من الدروز والموارنة في سوريا ولبنان. ولم يكن من العسير على بريطانيا أن تدرك أنه بإمكانها الاستفادة من التظاهر بالدفاع عن هذه الطائفة أو تلك من المتحيزين لها داخل الدولة العثمانية، والحصول على نصيبها من التركة العثمانية فيما لو تعرضت هذه التركة إلى خطر الانهيار.

وقد أصدر بالمرستون وزير خارجية بريطانيا، عام ١٨٣٩ تعليماته إلى القنصل البريطاني في القدس وليام يونغ William young بمنح اليهود الحماية البريطانية لضمان سلامتهم

وصيانة ممتلكاتهم وأموالهم (Tibawi,1961:43)، وذلك تمهيداً لإنشاء دولة يهودية فوق المساحة التي شغلتها «فلسطين التوراتية» (محمود، ١٩٨٤: ٢١).

ولعل من أهم أسباب اهتمام بالمرستون بإنشاء دولة يهودية في فلسطين هو الحيلولة دون قيام محاولة وحدوية جديدة كتلك التي قام بها محمد علي وولده إبراهيم باشا بهدف إقامة امبراطورية عربية قوية تحل محل السلطة العثمانية المتهالكة، فقد كانت السياسة البريطانية ترمي إلى عدم المساس بممتلكات الدولة العثمانية سواء كان ذلك عن طريق غزو خارجي أو ثورة داخلية.

كما أن الأطماع السياسية الفرنسية في فلسطين عادت إلى الظهور من جديد (٨). وقد اشتدت خلال فترة الحكم المصري نظراً للعلاقات الوثيقة التي كانت تربط الفرنسين بمحمد علي وإبراهيم باشا. وقد اقترحت فرنسا عام ١٨٣٨ على لسان غيزو Guizot وزير خارجيتها تدويل فلسطين بمجملها أو القدس على الأقل. ولكن بالمرستون رفض هذا الاقتراح رفضاً حاسماً.

أما بالنسبة للروس فإن اهتمامهم في المنطقة ازداد في أعقاب توقيع العثمانيين معهم معاهدة اونكيار اسكله سي عام ١٨٣٣، حيث تعهد العثمانيون بموجبها بإغلاق المضائق في وجه الدول المعادية لروسيا في حالة الحرب. وقد أدى ذلك إلى جعل بريطانيا وباقي الدول الأوروبية تخشى الخطر الروسي. كما جعلهم يدركون أن احتلال إبراهيم باشا لبلاد الشام هو الذي رمى بالسلطان في أحضان روسيا، ولذا فإن الحد من خطر التوسع المصري كفيل بانتشال السلطان من تحت الهيمنة الروسية (رافق، ١٩٧٤: ٤٠٩). وكان الإنجليز بالذات يفضلون استمرار السلطنة العثمانية الضعيفة على قيام حكم قوي بديل مثل حكم محمد علي أو ولده إبراهيم باشا (٩).

وهكذا يتضح أن فكرة فصل فلسطين عن بلاد الشام وإقامة دولة عازلة فيها تفصل المشرق العربي عن مغربه ــ أخذت تجد اهتماماً واسعاً لدى الدول الأوروبية وبخاصة بريطانيا، التي تبنت فكرة توطين اليهود في فلسطين. ولعل أهم أسباب الاهتمام البريطاني بالاستيطان اليهودي هو ــ كما مر معنا ــ ظهور محمد علي وولده إبراهيم باشا ومحاولاتهما التوسعية الرامية إلى إقامة دولة عربية موحدة، وتهديدهما لخطوط التجارة العالمية. فقد كتب جورج أنطونيوس يقول: «إن نمو سلطان محمد علي في مصر ثم امتداده إلى الجزيرة العربية والبحر الأحمر وبلاد الشام، أكسبه سيطرة في تلك المناطق الواقعة على طريق من أخطر الطرق التجارية في العالم، وله في الوقت نفسه قيمة خاصة بالنسبة للتجارة الإنجليزية»

(Màoz,1975 : 426). ولذلك فإن قيام كيان يهودي متحالف مع دولة أو أكثر من الدول الأوروبية الكبرى سيقدم خدمات حيوية إلى تلك الدولة أو الدول بما في ذلك حماية مصالحها الاستعمارية من خطر أي تهديد داخلي في ذلك الجزء من العالم.

* * * * * *

لا شك أن الحكم المصري في بلاد الشام قد ترك آثاره الكبيرة على البلاد بالرغم من قصر أمده، وانشغاله بالثورات الداخلية والحروب الخارجية، ومعاناته الشديدة من النقص في الموارد المالية والقوى البشرية. وقد نجح إبراهيم باشا في إدخال تغييرات هامة في البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلاد وفي نظامها الإداري ومكانتها الدولية. وبالرغم من بعض سلبيات الحكم المصري فقد نجح إبراهيم باشا نسبياً في خلخلة النظام الاقطاعي، وإرساء أسس دولة عصرية أتاحت المجال لقيام نهضة فكرية ثقافية عربية. لقد كان إبراهم باشا مؤيداً لمبدأ التعاون مع الأوروبيين، ولكنه كان معارضاً لمبدأ الهيمنة الأجنبية على حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فلا عجب إذن أن يحاول القناصل الأوروبيون في سوريا وفلسطين تقويض أعماله رغم ما قدمه لهم من امتيازات ومساعدات (Sabry، 1930 : 383 — 392).

لقد كانت تجربة محمد علي وابنه إبراهيم باشا في التعاون مع الغرب مثار كثير من النقد والتحليل. فتعريض مصر والشام للمؤثرات الأوروبية التحديثية أفادهما من ناحية، وعرضّهما من ناحية أخرى لمختلف أنواع الضغوط الغربية، التي أوقعتهما في النهاية في براثن الاحتلال. وقد وصف وليام بولك William Polk الحكم المصري في بلاد الشام بقوله: « ..... يمكن مقارنة الفتح المصري لبلاد الشام من بعض نواحيه بالحملة النابليونية على مصر، إذ فتح المنطقة أمام النفوذ والتأثير الأجنبي المؤديين إلى التحديث وإلى الاحتلال معاً على نطاق لم يكن معهوداً من قبل (Polk,1963 : XIX).

إن قيام علاقات إيجابية آمنة بين دولة نامية ودولة كبرى ذات مطامع استعمارية، لابد أن تسبقه أولا عملية بناء داخلية، ترسي فيها هذه الدولة النامية دعائم قوة اقتصادية اجتماعية ذاتية، تتيح لها الصمود مستقبلا أمام مختلف أنواع الابتزازات والتهديدات التي قد تثيرها تلك الدولة الكبرى. وهذه مشكلة تعاني منها العديد من الدول النامية من جرّاء علاقاتها مع الغرب. فهي في نهاية المطاف دول لم يكتمل نضجها الداخلي، وبالتالي فإنها لا تستطيع في علاقاتها مع الدول الغربية الكبرى الصمود طويلا أمام ابتزاز هذه الدول وضغوطها.

الهوامش

(١) كانت مديرية دمشق أهم المديريات بدون استثناء. وكان لواء دمشق أهم ألوية المديرية. وقد ارتبطت به أقضية بعلبك والبقاع ودوما والنبك ووادي العجم وحاصبيا وراشيا بالإضافة إلى مدينة دمشق نفسها. وكان لواء حوران التابع لمديرية دمشق يضم أقضية عجلون والقنيطرة وبصر الحرير ودرعا وجبل حوران انظر أبو فخر، ١٩٨٦: ص ٢٠٢.

(٢) لم يحبذ محمد علي استعمال ابنه إبراهيم لقب سر عسكر، وطلب منه الاكتفاء باسم إبراهيم بدعوى أن «الألقاب الجوفاء لا تليق بإبراهيم، وأن إذاعتها تدل على الضعف لا على القوة». انظر رستم، ١٩٣١، ص ٩.

(٣) اسمه الكامل أوكتاف جوزيف انتلم سيف Octave Joseph Anthlem Seves بدأ حياته في الخدمة العسكرية الفرنسية، وكان يتصف بالجرأة وحب المغامرة. شارك في معركة الطرف الأغر، ورافق الجنرال الفرنسي غروشي في آخر مراحل معركة واترلو. ترك فرنسا بعد انهيار امبراطورية نابليون، والتحق بخدمة محمد علي في مصر عام ١٨١٩. أعلن فيما بعد إسلامه، ولعب دوراً فعالا في حملة إبراهيم باشا على بلاد الشام.

(٤) كانت هذه الضريبة تقدر عادة عن طريق استخدام ثورين وقياس نسبة حرثهما من المساحة الكلية خلال ثماني ساعات في اليوم انظر: F.O.78/380,15 Dec,1835.

(٥) موسى مونتفيوري يهودي إنجليزي ولد عام ١٧٨٤ في ليفورن Levourne، وكان زعيم الأقلية اليهودية في انجلترا، وأصبح عمدة مدينة لندن. وكان أول يهودي يحصل على لقب سير Sir. نجح في إقامة صداقة شخصية متينة مع الملكة فكتوريا. **أنظر:** Loewe,1952, I,P.165.

(٦) حدث الشيء نفسه في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن العشرين. فقد بدأت تفد إلى أمريكا في تلك الفترة هجرات يهودية كبيرة قادمة من روسيا وأوروبا الشرقية، مما حدا باليهود الغربيين في أمريكا الذين سبق أن حققوا مكانة اقتصادية واجتماعية متقدمة في العالم الجديد أن يضغطوا على الحكومة الأمريكية لتضييق أبواب الهجرة لأمثال هؤلاء اليهود. والعمل على دفعهم للهجرة صوب فلسطين. لقد شعر اليهود الغربيون أن هؤلاء الوافدين الجدد سيشكلون عبئاً ثقيلا عليهم نظراً لخشونتهم وفقرهم المدقع مما قد يحيي من جديد نزعة «اللاّسامية» ضد اليهود بصفة عامة في أمريكا.

(٧) ومما يسترعي الانتباه هنا أن القوانين العثمانية كانت تنص بصراحة ووضوح على منع بيع الأراضي والعقارات في القدس وضواحيها لليهود. ونظراً لأن القدس لها «مكانتها المقدسة في التراث اليهودي وتستحوذ على مشاعر اليهود الدينية» فقد رأت بريطانيا في ذلك مبرراً لتمارس ضغطاً شديداً على الدولة العثمانية لتعديل القانون العثماني بحيث تصبح القدس مدينة مفتوحة لليهود يحق لهم استملاك الأراضي والعقارات فيها. وقد تحقق ذلك في عام ١٨٤٩ حينما نجح مونتفيوري في الحصول عام ١٨٥٥ نتيجة تدخل بريطانيا وفي أعقاب مقابلته للسلطان في الآستانة للمرة الثانية من الحصول على فرمان تسنى له بموجبه شراء أول قطعة أرض في القدس خارج سور المدينة القديمة. وبدلا من أن يقيم عليها مستشفى كما ورد في الفرمان، اقام مونتفيوري عليها أول حي سكني يهودي في فلسطين ــ وفي القدس بالذات ــ وعرف فيما بعد باسم «حي مونتفيوري». ولم تمض فترة قصيرة من الزمن حتى تم إنشاء العديد من الأحياء اليهودية في المدينة (بلغت ثمانية أحياء عام ١٨٩٢). وكان الهدف الذي تسعى إليه بريطانيا من وراء ضغوطها المستمرة على الباب العالي للسماح لليهود بالتملك وشراء الأراضي في فلسطين وبخاصة في القدس هو تشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين. وبالرغم من ذلك فان عدد اليهود في فلسطين عام ١٨٥٦ لم يتجاوز ١٠٫٦٠٠ نسمة. انظر: محمود، ١٩٨٤، ص ٦٠ ــ ٦١.

(٨) بدأ ظهور الأطماع السياسية الفرنسية في فلسطين منذ أيام نابليون بونابرت لا سيما أثناء حملته على مصر وفلسطين عامي ١٧٩٨ ــ ١٧٩٩ . لمزيد من التفاصيل أنظر محمود ، ١٩٨٤، ص ١٤ ــ ١٧ .

(٩) أما التورط الروسي الفعلي في شؤون فلسطين فقد بدأ يتزايد بصورة رئيسة في أواخر عهد الإدارة المصرية ، بحجة حماية حقوق الرعايا المسيحيين والحجاج اليهود الروس . وكانت تغذّيه عوامل متجمعة من المسيحانية Messianaism والأطماع الجيوسوليتيكية . بالنسبة للعامل المسيحاني فقد كان مستمداً من نظرية روما الثالثة التي ازدهرت أيام بطرس الأكبر ، واستغلت فيما بعد لتبرير مطالبة الروس المستمرة بحق حماية المسيحيين الارثوذكس في العالم بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص . وقد تمكنت روسيا زمن كاترين الثانية من انتزاع هذا الحق من العثمانيين بمقتضى معاهدة كجق فينارجه عام ١٧٧٤ انظر: محمود، ١٩٨١ ص ١٥٦ . أما العامل الجيوسوليتيكي فالمقصود منه سعي روسيا المستمر للسيطرة على ما يسمى «بالمياه الدفيئة» وذلك بهدف الوصول إلى منافذ بحرية تصلح للملاحة تنطلق منها إلى مختلف ارجاء العالم انظر: محمود، ١٩٨١، ص ١٥٥) .

المراجع العربية

أ ــ الوثائق

ــ محافظ الابحاث ، محفظة ٢٩ ، ٢ الشام ، ٢٤ محرم ١٢٤٨ (١٨٣٢).
ــ محافظ الابحاث ، محفظة ٦٠ ، ٥ الشام ، ٧ ربيع الأول ١٢٤٨ (١٨٣٢).
ــ محافظ الابحاث ، محفظة ٦١ ، ٦ الشام ، ١٧ ربيع الآخر ١٢٤٨ (١٨٣٢).
ــ محافظ الابحاث ، محفظة ٦٤ ، ٩ الشام ، ١٧ ذو الحجة ١٢٤٨ (١٨٣٣).
ــ محافظ الابحاث ، محفظة ٦٥ ، ١٠ الشام ، ٧ ربيع الأول ١٢٤٩ (١٨٣٣).
ــ محافظ الابحاث ، محفظة ٦٨ ، ١٣ الشام ، ٢٨ محرم ١٢٥٢ (١٨٣٦).
ــ محافظ الابحاث ، محفظة ٦٩ ، ١٤ الشام ، ١٣ شعبان ١٢٥٢ (١٨٣٦).
ــ محافظ الجهادية ، محفظة ١ ، رقم ٥٥٧ ، ١٥ صفر ١٢٤٨ (١٨٣٢). مترجمة عن التركية.

ب ــ الكتب

أبو عزالدين ، سليمان **إبراهيم باشا في سورية** ، بيروت : ١٩٢٩ .
أبو عسل ، ايلي ليفي **يقظة العالم اليهودي** ، القاهرة : ١٩٣٤ .
أبو فخر ، فندي «بعض مظاهر التنظيم الإداري في بلاد الشام خلال حكم محمد علي باشا ، ١٨٣١ ــ ١٨٤٠» **دراسات تاريخية** ، دمشق : كانون الأول ١٩٨٦ ، عدد ٢٣ ، ٢٤ .
انطونيوس ، جورج **يقظة العرب** ، بيروت : ١٩٦٦ .
بركات ، داود **البطل الفاتح إبراهيم وفتحه الشام عام ١٨٣٢** ، القاهرة ، بدون تاريخ .
الجبرتي ، عبدالرحمن **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار** ، بيروت : ١٩٧٨ ، جـ٣ .
جريس ، صبري **تاريخ الصهيونية** ، بيروت : ١٩٧٧ ، جـ١ .
الخصوصي ، بدرالدين «الحركات المناوئة لسياسة محمد علي في بلاد الشام ١٨٣١ ــ ١٩٤٠» مجلة **كلية الآداب والتربية** . جامعة الكويت : حزيران ١٩٧٩ ، عدد ١٥ .
الرافعي ، عبدالرحمن **عصر محمد علي** ، القاهرة : ١٩٨٢ .
رافق ، عبدالكريم **العرب والعثمانيون ١٥١٦ ــ ١٩١٦** ، بيروت : ١٩٧٤ .
رستم ، أسد ــ **الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا** ، بيروت : ١٩٣١ ، مجلد ٢ .
ــ **المحفوظات الملكية المصرية** ، بيروت : ١٩٤٠ ــ ١٩٤٣ ، جـ١ .
زيادة ، نقولا **أبعاد التاريخ اللبناني الحديث** ، القاهرة : ١٩٧٢ .

سالم ، لطيفة — **الحكم المصري في الشام ١٨٣١ ــ ١٨٤١** ، القاهرة: ١٩٧٢ .

الصليبي ، كمال — **تاريخ لبنان** ، بيروت: ١٩٧٢ .

عمارة ، محمد — **العروبة في العصر الحديث** ، بيروت: ١٩٨١ .

غرايبة ، عبدالكريم — **سورية في القرن التاسع عشر** ، القاهرة: ١٩٦٢ .

قاسمية ، خيرية — **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه** ، بيروت: ١٩٧٣ .

قرالي ، بولس — **فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسورية** ، حريصاً: لبنان ، ١٩٣٧ .

قرقوط ، ذوقان — **تطور الفكرة العربية في مصر** ، بيروت: ١٩٧٢ .

لوتسكي ، فلاديمير — **تاريخ الأقطار العربية الحديث** ، موسكو: ١٩٧١ .

محافظة ، علي — **العلاقات الألمانية الفلسطينية ١٩٤١ ــ ١٩٤٥** ، بيروت: ١٩٨١ .

محمود ، أمين — **ــ مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى** ، الكويت: ١٩٨٤ .

ــ «الأوضاع الداخلية في روسيا وأثرها على مسار سياستها الخارجية (١٩٠٥ــ ١٩٠٧)» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. جامعة الكويت: ربيع ١٩٨١ ، العدد الثاني ، المجلد الأول .

مشاقة ، ميخائيل — **مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان** ، القاهرة: ١٩٠٨ .

مؤرخ مجهول — **حروب إبراهيم باشا المصري في سورية والأناضول** ، القاهرة: بدون تاريخ .

المراجع الأجنبية

أ ــ الوثائق

— F.O. 78/215, Farren's Letter to Palmerstone, 20 July, 1832.
— ...., ... , 27 October, 1832.
— ..... 78/243, Farren's Letter from Damascus to J. Back - hourse, 23 November 1834.
— ———————— 78/321, Campbell Report to Palmerstone, no. 26, 13 October 1837.
— Parliamentary Papers, "Papers Relating to the Arrangement made between the Porte and Mehmet Ali in 1833", vol L, 1839.

ب ــ الكتب

Bowring, J. — Report on the Commercial Statistics of Syria. London: 1840.

Cadalvene, E. — de et Barrault, P.A.C. Histoire de la Guerre du Méhémed - Ali contre la Porte Ottoman en Syrie et en Asie mineure (1831-1833). Paris: 1837

Douin, G. — La Premiére Guerre de la Syrie, 1831-1832. Le Caire: 1931, Vol I.

Gouin, E. — L'Egypte au XIXe Siecle. Paris: 1947

Guys, H. — -relation d'un Sejour de plusieures annees a Beyrout et dans le Liban. Paris: 1847, Vol II

Hamont, P. N. — L'Egy L.C. Pte sous Méhémet - Ali. Paris: 1845, Vol II

Hyamson, A. — The British Consulate in Jerusalem, 1838 - 1914. London: 1939, Vol I

Kobler, F. The vision was there: A History of the British Movement for the Restoration of the Jews in Palestine. London: 1956.

Lewis, B. The Middle East and the West. London: 1963.
Loewe, L. (ed.) Diaries of Sir Moses and Lady Montefiore. London: 1952, vol I.

Madden, R. Egypt and Mohammed Ali. London: 1841.
Ma'oz, M. Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861. London: 1968.

(ed.). Studies on Palestine during the Othoman Period. Jerusalem: 1975.

Marmont, V. de. The Present State of the Jurkish Empire. London: 1839.

Parkes, J. A History of the Jewish People. London: 1964.
Perrier, M. F. La Syrie sous le Gouvernment de Mehemet-Ali, Paris: 1842.

Polk, W. The opening of South Lebanon, 1788-1840. Cambridge, Mass; 1963

Sabry, M. L'Empire Egyptien sous Mohamed-Ali et la Question d'Orient, 1811-1849. Paris: 1930.

Temperley, H. England and the Near East. London: 1936.

Tibawi, A. British Interests in Palestine, 1800-1901. London: 1901.